السيد الرئيس
السيدات والسادة
الاصدقاء الاعزاء

يود وفد بلادي في البداية أن يعرب عن شكره و تقديره لمكتب المفوضية السامية لحقوق الانسان ولأعضاء اللجنة على عقد هذه الدورة الثلاثين للجنة المعنية بحقوق الانسان للعمال المهاجرين وأفراد اسرهم ، كما لا يفوتنا أن نعرب عن تعازينا في وفاة عضوي اللجنة السابقين السيدة خديجة لجل من الجزائر والسيد عبد الحميد الجمري من المغرب ، ونرحب بالعضوين الجديدين ونتمنى لهما كل النجاح في عملهما .

السيدات والسادة ، ، ،

انضمت ليبيا الى الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد اسرهم بتاريخ 18 /2004/6 ،و دخلت في اتفاقيات ثنائية مع دول الجوار لأجل تعزيز أمن الحدود و مكافحة المهربين و عصابات الاتجار بالبشر .
ورغم التحديات إلا إن دولة ليبيا وكما يتيح قانون علاقات العمل رقم 12 لسنة 2010 وضعت آليات لفض النزاعات العمالية وضمان وصول العمال لحقوقهم دون تمييز على أساس الجنسية وأن التشريعات الليبية تتضمن حقوق العمال المهاجرين ، والقانون رقم 10 لسنة 2013 جعل من التمييز جريمة يعاقب عليها القانون ، كما يتيح القانون الليبي لمن دخلوا البلاد بطريقة غير قانونية تصحيح أوضاعهم شريطة استيفاء بعض المتطلبات القانونية،و قد قامت وزارة العمل عن طريق مكاتب الاستخدام بتمكين العمال غير النظاميين من العمل في الخدمة المنزلية و المهن اليدوية ، وبموجب لوائح استخدام العمال الاجانب المعمول بها في ليبيا تتكفل جهة العمل بنفقات نقل جثامين العمال الذين يفقدون حياتهم في ليبيا و التعويض عن حالات الوفاة و الإصابة اثناء العمل.
تكفل القوانين الحالية النافذة في ليبيا حماية العمال المهاجرين و أفراد أسرهم ، وهناك مشروع لقانون العمل الجديد و الذي يضمن حماية افضل للعمال المهاجرين و سيحال إلى السلطة التشريعية لاعتماده .

تعمل وزارة العمل على ضمان التزام أرباب العمل بحماية حقوق العمال جميعا بمن فيهم العمال المهاجرين و عملت وزارة العمل على تفعيل دور مفتشي العمل و منحهم صفة مأموري الضبط القضائي للتأكد من احترام حقوق العمال و ظروف العمل المثالية و اجراءات الامن و السلامة ، والتصديق على إتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 189 لسنة 2011 بشأن العمال المنزليين .

وفيما يتعلق بموضوع الهجرة غير النظامية الذي يؤرق الجميع ، وفي الوقت الذي نحترم فيه حق كل إنسان في التحرك من مكان إلى آخر بحثا عن العمل أو طلباً للعلم أو هرباً من المجاعة والكوارث الطبيعية أو فرارا من الحروب والصراعات ، إلا أنه ينبغي أن تُراعى سيادة الدول وقوانينها الوطنية ، فالهجرة غير النظامية تعد انتهاكا لقوانين دول العبور ، وليبيا من بينها ، وهي تمر بمرحلة عدم استقرار سياسي وأمني واقتصادي ، ولا يمكنها في الوقت الراهن استضافة أي مهاجر ، ورغم هذه الظروف فإننا وجدنا أنفسنا مجبرين أخلاقيا وأدبيا وإنسانيا على فتح مراكز إيواء للمهاجرين غير النظاميين الذين يتسللون إلى ليبيا بطرق غير شرعية ، ونتعاون في هذا المجال مع دول الجوار والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للهجرة ، لإعادة هؤلاء المهاجرين إلى أوطانهم الأصلية أو ترحيلهم إلى بلد ثالث حسب رغبتهم ، وذلك خشية عليهم من الوقوع فريسة سهلة بيد عصابات الاتجار بالبشر وعصابات التهريب والمجموعات الإرهابية و في مقدمتها داعش.

نود الافادة هنا بأن ليبيا وفي الوقت الذي تؤكد فيه على أهمية اتفاقية حماية العمال المهاجرين وأفراد أسرهم ، فإنها تعرب عن إستغرابها من عدم إنضمام الكثير من الدول الكبرى والمتقدمة إلى هذه الاتفاقية ، و ندعوا من هذا المنبر لجنتكم الموقرة إلى السعي لتحقيق عالمية هذه الاتفاقية بما يضمن حقوق العمال المهاجرين وأفراد اسرهم في جميع انحاء العالم .

إن ليبيا حريصة كل الحرص على الوفاء بالتزاماتها تجاه الاتفاقية ، وما وجودنا اليوم أمامكم إلا دليل على هذا الحرص ، و قد ترأس السيد وزير العدل والسيد وزير العمل ورشة عمل ضمت كل الجهات المختصة في ليبيا بتاريخ 19 مارس الماضي لمناقشة الاسئلة الموجهة من طرف اللجنة و الاجابة عليها .
قامت بلادي إضافة إلى كونها طرف بهذه الاتفاقية بالتوقيع على اتفاقيات ثنائية مع دول الجوار وشاركت في اجتماعات عدة لأجل تنظيم حركة العمال المهاجرين فيها واليها لضبط الحدود وكانت بين ليبيا والنيجر والسودان وتشاد لمكافحة الهجرة الغير شرعية .

إننا في ليبيا نسعى إلى اعادة الأمن والاستقرار في البلاد بالتعاون مع بعثة الامم المتحدة للدعم في ليبيا ، ونترقب جميعاً نتائج المؤتمر الجامع الذي سيعقد خلال الايام القادمة بمدينة غدامس ، وحالما يتم الاتفاق بين الاطراف الليبية فإن ليبيا تسعى إلى العودة للقيام بسابق دورها على الصعيدين الدولي والإقليمي ، فقد استضافت ليبيا قبل عام 2011 ملايين العمال المهاجرين وكانوا يتمتعون بحقوقهم المنصوص عليها في القوانين الليبية والاتفاقيات الدولية التى انضمت إليها ليبيا .

لقد شاركت بلادي في عدة اجتماعات مع دول الجوار بغية الوصول الى حل توافقي يعالج مسألة العمالة الأجنبية غير القانونية والغير مسجلة بوزارة العمل ، فليبيا كما تعلمون بلد عبور بالنسبة للعمال المهاجرين ، ورغم أنهم ليسوا شركاء في العملية الإنتاجية ، إلا أننا نتعامل معهم من الجوانب الانسانية في عملية الحصر ، وتقديم التسهيلات لعودة المهاجرين لأوطانهم .

تعمل وزارة العمل بالتنسيق مع منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة لضمان عودة المهاجرين غير النظاميين الى دول المصدر وتسعى الى تقنين دخول وخروج العمال الوافدين إليها حماية لهم وحفاظاً على سيادة وقوانين الدولة الليبية .

تسعى حكومة بلادي إلى مواصلة التعاون مع لجنتكم الموقرة وتتطلع الى تحقيق نتائج ايجابية وبناءة من هذه الدورة ، وفي الوقت الذي نؤكد فيه أنه ليست هناك دولة

تستطيع الإدعاء بأنها نموذجا يحتذى به ولكن علينا أن نحاول الوصول لما هو ممكن ومتاح ، بما يضمن تمتع الجميع بحقوقهم الانسانية المنصوص عليها في القوانين الوطنية والدولية .

كما تعلمون تستعد ليبيا لتقديم تقريرها الوطني الثالث أمام آلية الاستعراض الدوري الشامل في ابريل 2020 ، وتعمل من خلال لجنة تضم كل الوزارات المعنية لانجاز هذا الاستحقاق ، كما أن بلادي قدمت ترشحها لعضوية مجلس حقوق الانسان 2020 /2023 ، وتدعو من هذا المكان الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى دعم هذا الترشح في الانتخابات التى ستعقد بنيويورك اكتوبر المقبل .

في الختام نأمل ان تكون هذه الدورة مقدمة لتعاون ليبيا الكامل مع آليات مجلس حقوق الانسان والإتفاقيات الدولية لحقوق الانسان التى إنضمت اليها ، ونشكر اللجنة على عملها الدوؤب لمتابعة تنفيذ الدول لإلتزاماتها تجاه الاتفاقية الدولية للعمال المهاجرين وأفراد اسرهم .

شكرا السيدات والسادة .